قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٨٩ لسنة ٢٠١٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة النيابة الإدارية بجلسة ٢٠١٧/٦/٣ ؛

وعلى ما عرضه وزير العدل ؛

قـــرر :

(المـادة الأولى)

تُرجع أقدمية المستشار/ محمد كمال أحمد شلبى - فى وظيفة وكيل عام أول بهيئة النيابة الإدارية ، إلى ٢٠١٥/٨/٩ - تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٦ لسنة ٢٠١٥ - ليكون أول المعينين فى هذه الدرجة ، وسابقًا للمستشار/ أشرف أبو السادات بدير أبو المجد - وذلك اعتباراً من ٢٠١٥/٦/٢٨ - تاريخ موافقة المجلس الأعلى للنيابة الإدارية ، مع ترقية العضو المذكور وإعادة ترتيب أقدميته بين أقرانه فى وظيفة نائب رئيس الهيئة اعتباراً من تاريخ موافقة المجلس الأعلى للنيابة الإدارية فى ٢٠١٦/٨/٣٠ - أسوة بأقرانه الصادر بشأنهم قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٢ لسنة ٢٠١٦ على أن يكون لاحقًا للمستشار/ هشام محمد نزيه اليمانى السكرى ، وسابقًا على المستشار/ أشرف أبو السادات بدير أبو المجد .

(المـادة الثـانية)

تُرجع أقدمية المستشار/ وليد عتمان عبد الحميد عبد الرءوف - فى وظيفة وكيل عام بهيئة النيابة الإداريـــة ، إلى ٢٠١٤/٨/٢٠ - تاريخ صـــدور قـرار رئيـس الجمهـورية رقم ٢٨٨ لسنة ٢٠١٤ - ليكون لاحقًا للمستشار/ نهى شوكت راتب هاشم ، وسابقًا للمستشار/ تامر محمود محمود الشحات - وذلك اعتباراً من ٢٠١٤/٦/٢٨ - تاريخ موافقة المجلس الأعلى للنيابة الإدارية ، مع ترقية العضو المذكور وإعادة ترتيب أقدميته بين أقرانه فى وظيفة وكيل عام أول اعتباراً من تاريخ موافقة المجلس الأعلى للنيابة الإدارية فى ٢٠١٦/٦/٢٢ أسوة بأقرانه الصادر بشأنهم قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٨ لسنة ٢٠١٦ على أن يكون لاحقًا للمستشار/ نهى شـوكت راتـب هـاشم ، وسابقًا على المستشار/ تامر محمود محمود الشحات .

(المـادة الثـالثة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ ذى القعدة سنة ١٤٣٨هـ

(الموافق ٧ أغسطس سنة ٢٠١٧م) .

عبد الفتاح السيسى